الفصل الثانى

النزاع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن

قطع المفاوضات مع إنجلترا فى سنة ١٩٤٧ – اللجوء إلى مجلس الأمن – الرأى العام المصرى يدعو إلى وحدة الصف – المائدة المستديرة – الوزارة القومية – موقف الوفد – النظرة الحربية لأمر يتعلق بمصلحة البلاد العليا – التفكير فى إعادة الهيئة السياسية التى تتولى مفاوضة إنجلترا – مجلس جامعة الدول العربية يبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا – طرح الأمر على مجلس الأمن – تشكيل وفد مصر من الأحزاب المؤتلفة – النقراشى باشا فى مجلس الأمن – فض الدورة البرلمانية بعد إقرار الميزانية ومشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان – وناستى لوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة – الحكومة لا تمدنى بأية بيانات عن موقفها تجاه المسائل المطروحة على الجمعية العامة – مجلس الأمن يؤجل مناقشة المسألة المصرية – موقف مصر وإنجلترا فى المجلس – المجلس هيئة سياسية تتبع مصالح الدول – المجلس لا يتوصل إلى قرار والنزاع يبقى معلقاً أمامه – محاولة إقناع الولايات المتحدة بضرورة جلاء إنجلترا من مصر – إنجلترا تريد أن تدع مصر فى بيداء سياسية مجهولة .

أبلغنى النقراشى (باشا) ، حوالى العشرين من شهر يناير سنة ١٩٤٧ ، أنه سيقطع المفاوضات التى كانت جارية بينه وبين السير رونالد كامبل ، سفير بريطانيا فى مصر ، لإصرار حاكم السودان العام ، اللواء السير هدلستون باشا ، على إلغاء منصب قاضى قضاة السودان المصرى ، وإبعاد الشيخ حسن مأمون الشاغل لهذا المنصب عن السودان ، مع تأييد الحكومة البريطانية له فى هذا التصرف . وكان تعبير النقراشى (باشا) : « وأنا مالى ، أحمل تبعة إلغاء هذا المنصب وإخراج شاغله من السودان فى عهدى ؟ ! . وإذ كنت أعلم أنه بذل جهوداً صادقة لصد حاكم السودان العام ، ولصد إنجلترا عن هذا التصرف الذى يرمى إلى تنفيذ السياسة البريطانية بفصل السودان عن مصر – فقد وافقته تمام الموافقة على قطع المفاوضة .

والواقع أنه لم يكن لإنجلترا ، والمفاوضات جارية بشأن السودان ، أن تتخذ خطوة كهذه الخطوة العملية بغير اتفاق مع مصر ، بل إن اتخاذها إياها ليعتبر تحدياً للمفاوض المصرى ، يسوغ قطع المفاوضة تمام التسويغ . وزاد فى موافقتى له على اتخاذ هذه الخطوة أنى لم أكن

مستريحاً إلى النص الذى قدمه دولته تعديلا لبروتوكول السودان الوارد فى مشروع صدقى – بيفن . وقد أبديت للنقراشى (باشا) الأسباب التى تدعونى إلى عدم الاطمئنان لهذا النص ، فوافق من جانبه عليها وعلى الحل الذى اقترحته عليه لاتقاء ما قد يترتب على هذا النص من نتائج ضارة بمصر .

وأعلن النقراشى (باشا) موافقة مجلس الوزراء على قطع المفاوضات فى ٢٥ يناير ، وأبلغ ذلك إلى إنجلترا ، وأعلنه فى البرلمان المصرى ، كما أذاع أن الحكومة المصرية قررت الالتجاء إلى مجلس الأمن للاحتكام لديه ضد إنجلترا .

ترددت يومئذ فى صواب الاحتكام إلى مجلس الأمن ، وقلت إن الاحتكام إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قد يكون خيراً لمصر ، خصوصاً بعد أن أصدرت هذه الجمعية قراراً بأنه لا يجوز أن يكون لدولة قوات عسكرية فى بلاد دولة أخرى بغير رضا هذه الدولة ، وبعد أن أعلنت إنجلترا تصميمها على الجلاء عن مصر . ثم حددت له موعداً سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وكان اعتراض النقراشى (باشا) على هذا الرأى الذى أبديته أن الجمعية العامة لا تجتمع إلا فى شهر سبتمبر ، وأن الرأى العام المصرى قد يفسر هذا القرار بأنه قصد إلى التسويف ، وكسب الوقت حتى تظل الوزارة فى الحكم أطول زمن ممكن .

وهذا اعتراض له من غير شك قيمته ، بالنسبة للرأى العام فى مصر ولما تكتبه الصحف . ولهذا عدت أفكر فى الأمر على أساس أنا يجب أن نتسلح فى ذهابنا إلى مجلس الأمن بما يقوى مركزنا ، فطلبت إلى النقراشى (باشا) ، قبل منتصف فبراير بأيام ، أن يدعو مجلس جامعة الدول العربية إلى اجتماع غير عادى ، للنظر فى موقف هذه الدول من الخلاف بين مصر وإنجلترا . وقد فهمت من جوابه أنه فكر فى الأمر ، ولكن غير تفكيرى . فقد ذكر أنه تحدث فيه إلى عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وأنه فهم من عزام (باشا) أن الدورة العادية لجامعة الدول العربية يمكن أن تكون فى أول مارس ، وأنه لذلك يؤثر الانتظار إلى أن تجتمع الدول العربية فى هذه الدورة العادية ، وأنه طلب إلى عزام (باشا) أن يحدد أول مارس موعداً لاجتماعها .

وكان رأيى فى هذا يختلف ورأى دولته ، حتى لقد قلت له إنى أرى الصواب فى الدعوة لاجتماع الدول العربية اجتماعاً غير عادى ، تنويها بأهمية الموضوع ، وإكباراً لما قد يترتب

على الخلاف بين مصر وإنجلترا من النتائج . لكنه أصر على رأيه . ولم تمض أيام بعد دعوة مجلس الجامعة للاجتماع أول مارس ، حتى تأجل الاجتماع إلى ١٧ مارس ، لأن العراق بها انتخابات فى العاشر من مارس ، ولأنها طلبت لذلك تأجيل هذه الدورة العادية إلى السابع عشر منه .

كان الرأى العام المصرى متجهاً بقوة فى هذه الفترة إلى ضرورة توحيد الجهود وضم الصفوف، لمواجهة إنجلترا كتلة واحدة . وكان زكى (باشا) العرابى بمكتبى فى مجلس الشيوخ ، يوماً من الأيام السابقة على منتصف فبراير ، وكنا نتحدث فيما يتحدث الناس فيه من ضرورة توحيد الكلمة . وكان يرى أن تصفى كل الخلافات بين الأحزاب جميعاً . فقلت له إن معالجة هذا الأمر فى الوقت الذى نحن فيه أمر غير مستطاع ، وقد يترتب عليه أن يزداد الخلاف تفاقماً وتزداد هوته اتساعاً ، وأن الخير فى أن يجتمع الكل لمعالجة الموقف الناشئ عن قطع المفاوضات واختلاف مصر وإنجلترا . فإذا تم اجتماعهم لهذا الغرض ، ووفقهم الله فيه ، تيسر بعد ذلك تسوية كثير من الخلافات ، وإيجاد جو جديد يتفق مع الحالة الجديدة التى تنشأ عن إنهاء الخلاف بين مصر وإنجلترا بالتحكيم أو بغير التحكيم .

ولم أشعر بأن على (باشا) العرابى قد رفض هذه الفكرة . فقد كان تعبيره أن الذى يهمه هو أن يجتمع رجال الأحزاب المصرية جميعاً حول مائدة مستديرة (Table ronde) ، وأن يفضوا ما يمكن فضه من أوجه الخلاف ، وأن يوحدوا كلمتهم فى موقف إنجلترا من مصر ، فتوحيد الكلمة أقوى ضمان لبلوغ الغاية ، وتحقيق الأهداف القومية المرجوة .

بعد هذه المحادثة بأيام قلائل ، مر بى حسن بك يوسف وكيل الديوان الملكى – وكان قائماً يومئذ بأعمال رئيس الديوان – وذكرت له ما جرى بينى وبين على العرابى (باشا) ، فحبذ فكرة توحيد الكلمة واجتماع الأحزاب حول مائدة مستديرة ، وذكر أن هذا أمر يغتبط له جلالة الملك أشد اغتباط .

وفى ظهر الثلاثاء ٢٥ فبراير ، مر بمكتبى برياسة الشيوخ دولة حسين سرى (باشا) ، وتحدث إلىّ فيما يجب القيام به لتوحيد الكلمة ، وقال إنه وزملاءه الذين كانوا معنا فى هيئة المفاوضة يرون أن وحدة الأمة هى الضمان ، لا ضمان غيره ، لبلوغ مصر غاية ما ترجوه من أهدافها . وقال إنه يعتقد أنه إذا كان هناك من يستطيع أن يقوم بالسعى لهذه الوحدة بنجاح ، فهذا الشخص هو أنا بوصفى رئيس الشيوخ ، ولما بينى وبين الأحزاب المختلفة من حسن العلاقة ،

ولما بينى وبين زملائى فى هيئة المفاوضة ، سواء منهم من وافقونى أو خالفونى فى الرأى ، من مودة . وأجبته بأننى على استعداد لأن أقوم بكل ما أستطيعه فى هذا الأمر ، اقتناعاً منى بأن النجاح فيه يحقق للبلاد مصلحة كبرى .

وبينما أنا جالس فى منصة الرياسة فى قاعة الجلسة ، فى أثناء انعقادها فى الساعة السادسة من اليوم نفسه ، صعد إلىّ سرى (باشا) ، وأخبرنى أنه يريد أن يدلى إلىّ بحديث هام ، وطلب إلىّ أن أتنحى عن الرياسة لأحد الوكيلين . فلما خرجت إلى ردهة المجلس أخبرنى أن لطفى باشا السيد يشاركه الرأى فيما كنا نتحدث فيه ظهراً ، ودعا لطفى (باشا) من قاعة الجلسة ، فتحدثنا برهة اتفقنا على أثرها أن نجتمع بمنزلى فى الساعة السادسة بعد ظهر الخميس السابع والعشرين من فبراير ، وأن يكون معنا ، نحن الثلاثة ، على ماهر (باشا) وشريف صبرى باشا وواصف غالى باشا .

اجتمعنا فى هذا الموعد ، لم يعتذر عنه إلا واصف غالى (باشا) لارتباطه بموعد سابق . فقال لطفى (باشا) إن تحقيق وحدة الأمة يقتضى تأليف وزارة قومية . قلت إن تأليف مثل هذه الوزارة حسن ، لكن تأليفها يحتاج أولا إلى الاتفاق على برنامجها ، فنحن الآن فى موقف يختلف عن الموقف الذى طلب فيه إلى شريف صبرى (باشا) أن يؤلف وزارة قومية فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر ، يومئذ كانت المفاوضات جارية ، وكان الخلاف بين المفاوضين المصريين على بعض نصوصها ، فالدعوة إلى تأليف وزارة قومية كان المقصود منه متابعة المفاوضة على الأسس المعروفة يومئذ ، مع تعديل ما يحتاج من النصوص إلى التعديل ، أما اليوم وقد قطعت المفاوضة وتقرر الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة ، فهل يكون الاحتكام إلى مجلس الأمن أو إلى الجمعية العمومية ؟ وهل يسبق هذا الاحتكام إعلان مصر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، كما يقترح بعضهم ، أو لا يسبقه ؟ وهل يحسن إذا تألفت وزارة قومية أن تعالج فتح باب المفاوضة مرة أخرى ؟ هذه كلها أمور يجب التفاهم عليها ، لتكون برنامجاً للوزارة القومية التى يرمى لطفى (باشا) السيد إلى تأليفها . هذا ومن الواجب البت فيما قيل ، أيام دعى شريف صبرى (باشا) لتأليف الوزارة ، من ضرورة حل مجلس النواب القائم . وهنا صرحت فى غير مواربة بأننى لا أوافق على هذا الحل قبل الانتهاء من المسألة السياسية ، سواء بالتحكيم أو بغير التحكيم ، لأن حل المجلس يخلق مشكلة جديدة ، ويؤدى إلى خلاف نحن فى أشد الحاجة لإرجائه إلى ما بعد الفراغ من المسألة القومية وتحقيق أهداف البلاد .

وبعد مناقشة سألني على (باشا) ماهر : إذا وصلنا إلى هذا الذى نطلبه فى أمر البرنامج ، وفى بقاء البرلمان الحاضر إلى أن تحل المسألة القومية ، فماذا يكون التصرف لحل الموقف ؟ وأجبته صراحة : أنا إذن أدعو أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الوزراء ليستقيلوا ، وأشير على جلالة الملك بصفة كونى رئيساً لمجلس الشيوخ بتأليف وزارة قومية . وكان رد على ماهر (باشا) على ما قلت : لا يمكن أن يطلب إلى هيكل (باشا) أكثر من هذا .

تحدثنا بعد ذلك فى الاتصال بمن يمثل الوفد فقلت : لقد كان بمكتبى برياسة الشيوخ ظهر اليوم فؤاد (باشا) سراج الدين ، وقد فاتحته إجمالا فى الموضوع ، فاتفق معى على أن يجىء إلىّ بعد غد السبت عقب انتهاء جلسة الشيوخ التى حددت لنظر معاهدة الطيران الدولى . ومتى جاء عندى تحدثت إليه فيما دار هنا بيننا . قال على ماهر (باشا) : أود أن أحضر هذا الاجتماع . واتفقنا على أن يحضر .

ظهر السبت ، وعلى أثر انتهاء جلسة الشيوخ بإقرار المعاهدة ، اجتمع بمكتبى برياسة الشيوخ فؤاد (باشا) سراج الدين وعلى (باشا) ماهر ولطفى السيد (باشا) وواصف غالى (باشا) . ودار الحديث فى الموضوع . وعرض فؤاد (باشا) نظرية الوفد فى ضرورة حل مجلس النواب . وأجبته فى صراحة : إننى مقتنع بأن حل مجلس النواب يعقد الموقف ، وفضلا عن ذلك فإن أمر هذا الحل فى يد جلالة الملك ، وإذا صح ما أفهمه ، فإن جلالته لا يرى حل المجلس إلا إذا حلت المسألة السياسية ، ليكون للبلاد رأيها عن بينة فى حل هذه المسألة السياسية ، أما حل المجلس اليوم ، فيفرض على البلاد مجلساً يقبل أى حل يتفق عليه كما حدث سنة ١٩٣٦ . وهذا ما لا تتحقق به مصلحة الوطن . وأضاف لطفى (باشا) السيد : إن كلام فؤاد (باشا) منطق . لكننا نريد الممكن فى حدود ما تتحقق به مصلحة البلاد . وليست السياسة منطقاً إذا لم يتفق هذا المنطق مع الممكن . ولذا فإنى أطمع فى أن يقنع فؤاد (باشا) زملاءه فى الوفد بما يقوله هيكل (باشا) .

وأضفت : ما الذى يخشاه الوفد من تنفيذ ما أطلبه ؟ أن ننجح معاً فى تحقيق أهداف البلاد ، ثم لا يحل مجلس النواب ؟ أظن فؤاد (باشا) يوافقنى على أن ذلك إذا حدث يجعل البلاد كلها ضدنا وفى صف الوفد .

قال على (باشا) ماهر : ما يقوله هيكل (باشا) صحيح تماماً ، ونحن إذا تعاونّا وجمعنا كلمة الأمة ، حققنا أهدافها قبل نهاية هذا العام فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وأظن هذه الشهور ليست شيئاً بالقياس إلى النتيجة الوطنية التى نتوخاها من الاتفاق . كما أن عدم

اتفاقنا يزيد من عمر مجلس النواب الحاضر ولا يحقق غاية الوفد ، سواء من الناحية القومية أو من الناحية الحزبية .

بدا على فؤاد باشا أنه مقتنع ، أو يكاد يكون مقتنعاً ، بصواب ما سمع . على أنه لم يصرح بأكثر من أنه سيسافر إلى الأقصر ليعرض الأمر على النحاس باشا ، وحدد موعداً لسفره يوم الاثنين ٣ مارس بقطار الثامنة والنصف . ولذلك طلب إلىّ أن أقدم فى أعمال الجلسة تقرير شركة شل ، فهو المقرر فيه .

حدثنى على باشا ماهر يوم الأحد تليفونيًّا ، وقال لى إنه يخشى ألا يكون اقتناع فؤاد باشا سراج الدين كافياً وحده لتحقيق الغرض الذى نرمى إليه ، وإنه يريد أن يتصل معى بعلى باشا العرابى وصبرى أبو علم باشا . وأجبته بأن أنسب وقت لهذا الاجتماع بعد جلسة غد الاثنين بمجلس الشيوخ . ولما انتهت الجلسة المذكورة اجتمعنا ومعنا لطفى السيد باشا وفؤاد باشا سراج الدين وعلى العرابى باشا وصبرى أبو علم باشا . والظاهر أن فؤاد باشا قد اتصل بالنحاس باشا تليفونيًّا ، وتلقى منه تعليمات بأنه إذا لم يحل مجلس النواب فوراً فلا فائدة من الحديث فى الاتفاق أو الوحدة القومية . لذا كانت المناقشات فى هذا الاجتماع غيرها فى اجتماع السبت . لم يتكلم فؤاد باشا سراج الدين ، واكتفى بالقول بأنه اتصل بالنحاس باشا ورأى بعد هذا الاتصال ألا فائدة من السفر . وتشبث على العرابى باشا بأن الوضع الدستورى السليم يقتضى إجراء انتخابات قبل كل شىء . وتمسك صبرى باشا أبو علم بهذا الرأى وأيده بكل قوته . ولم تزحزح الحجج ، التى كررتها أنا وعلى ماهر باشا ولطفى السيد باشا ، أحداً منهم عن موقفه . وفى آخر الاجتماع قال صبرى باشا : نعم ! تريدون أن نكون معكم . فإذا تم حل المسألة السياسية بمجهودنا المشترك قلتم : إن بيننا وبينكم أربعة فبراير ، وتمسكتم بالنظام الحاضر ! وأجبته : أظن أن الموقف الحالى لا يجوز فيه مثل هذا الكلام ، فإننا إذا تعاونا على حل المسألة السياسية ، ذهب ذلك بما كان فى ٤ فبراير .

وانصرفنا على غير نتيجة .

كانت الصحف تنشر فى هذا الوقت ما أبذله من جهود فى سبيل توحيد الكلمة وضم الصفوف . على أن جريدة الكتلة ، وهى جريدة مكرم عبيد باشا ، بدأت فى الوقت نفسه حملة ضدى لا أساس لها إلا الطعن علىّ والنيل منى لأننى رئيس لمجلس إدارة شركة نسيج الفيوم . ولست أدرى : أكانت المساعى التى بذلتها فى سبيل الوحدة هى الدافع إلى إثارة هذه الحملة ، حتى لا يقف الأمر عند رفض الوفد الاتفاق ، بل يتعذر كذلك تفاهم الأحرار

الدستوريين وجماعة مكرم عبيد ؟ والواقع أنني رأيت أن هذه الحملة توجب عليّ ألا أضع يدى فى يد مكرم بأى حال من الأحوال .

فى هذا الوقت دعا عباس باشا أبوحسين فى مجلس الشيوخ للوحدة ، ووجه دعوة للعشاء بفندق هليوبوليس بالاس . وكان الشيوخ الوفديون من المدعوين إليها ، لكنهم اعتذروا عن عدم قبولها ، وأعلنوا عن ذلك فى الصحف . فكان ذلك مقنعاً بأن أى مجهود يبذل لهذا الغرض غير مؤد إلى نتيجة .

جاءنى بعد ذلك صالح باشا حرب بمجلس الشيوخ وقال لى : لقد تبين أن الوفديين لا يمكن أن يكونوا ضمن الوحدة ، فهل لا يحسن أن يتحد غير الوفديين مستقلين وحزبيين ؟ قلت له : لا مانع من ذلك ، وهم متفقون فعلا . فسألنى رأيى فى أن تعلن الحكومة أن مجلس النواب يحل بعد الفراغ من المسألة السياسية . وأجبته : لقد كان هذا الإعلان سائغاً حين كان المطلوب اشتراك الوفد ، لأنه لم يدخل الانتخابات الأخيرة ، أما وقد رفض الوفد الاتفاق ، فمن إضعاف البرلمان والحكومة معاً إذاعة مثل هذا الإعلان الآن . فإذا انتهت المسألة السياسية بالفعل أمكن التفكير فى الأمر من جديد .

وبعد يومين نشر صالح باشا حرب خلاصة ما دار بينى وبينه ، وختمه بأننى رفضت حل مجلس النواب . ولم أجد محلا للتصحيح . لكننى ، وقد رأيته نشر ما نشر من غير رجوع إلىّ ، أيقنت أنه رجل يريد الشهرة ، فلا يمكن التعويل أو الاعتماد عليه .

هذا وإننى لمندهش من رفض الوفد كل ما عرض عليه لمصلحة مصر . فقد عرض عليه تأليف وزارة قومية تتولى المسألة السياسية ، فأبى احتجاجاً بأنه غير ممثل فى مجلس النواب . وقد أصر على هذا الرأى مع ما ذكرته ، ووافقنى عليه على ماهر باشا ولطفى السيد باشا ، من أن هذه الوزارة القومية ستستقبل فى مجلس النواب الحاضر بالتصفيق . وكانت حجة صبرى باشا أبو علم فى الرفض أنهم يبقون فى الوزارة القومية تحت رحمة الحزبين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب ، إن أرادوا التخلص منهم سهل اتخاذ قرار بعدم الثقة بالوزارة . عند ذلك عرضت أن تكون الوزارة القائمة وزارة إدارية ، وأن تتألف هيئة أو جبهة قومية تتولى المسألة السياسية وحدها . وبذلك يسقط القول بتقدم هذه الهيئة إلى مجلس النواب . ومن اليسير اتخاذ الاحتياطات الدستورية لاستقلال هذه الهيئة ، وعدم قابليتها للحل ، لكيلا تتعرض لما تعرضت له هيئة المفاوضات . مع ذلك رفض هذا الاقتراح رفضاً تاماً .

بذلت كل هذه المجهودات فى سبيل الوحدة ، اقتناعاً منى بأن مصلحة الوطن

تقتضيها . وقوبلت هذه المجهودات بما قوبلت به من جانب الوفد ومن جانب مكرم عبيد باشا ، لاعتبارات حزبية لا يسيغها إدراكى السياسى لمصلحة البلاد – وفى الوقت نفسه نظرت الوزارة القائمة ، ونظرت الأحزاب المؤلفة منها إلى هذه الجهود غير نظرة الاطمئنان . ولما كان الرأى العام يؤيدها ، لم يرد أحد أن يعترض على ما أقوم به منها . فلما رفض الوفد كل ما عرض عليه ، بدأ هؤلاء وأولئك من رجال الأحزاب التى تتألف منها الوزارة ينظرون مغتبطين إلى عدم نجاح هذا الجهد . وبدأ بعضهم ، ومنهم أحرار دستوريون ، يقولون إنى بالغت فيما بذلت من هذه الجهود . والواقع أننى قصدت منها إلى الغاية الإيجابية التى تترتب عليها : وهذه الغاية هى وحدة الأمة . وإن لم تتحقق هذه الغاية وعلم الرأى العام أن الوفد هو الذى أباها ، كان فى ذلك تبريراً لمركز الحكومة فى انفرادها بالعمل . وهذا تصور لم يدر – فيما يخيل إلىّ – بخلد أحد من الوزراء ، كما غاب عن كثيرين من الأحرار الدستوريين والسعديين . على أننى لم آسف على ما بذلت من جهد لم يثمر ، لأننى مقتنع أن هذا الجهد كان له أثره فى توجيه الرأى العام وفى خلوده إلى السكينة بعد أن رأى أن الوفد هو الذى رفض كل ما عرض عليه .

ومهما يكن من شىء ، فقد كان لهذه الجهود أثر آخر ، إذ جعلت كل ما يحدث من الناحية الرسمية فى أمر المسألة السياسية بمعزل عنى ! لا أطلع عليه ، ولا يخبرنى أحد بشىء من أمره . صحيح أن النقراشى باشا حرص ، منذ اللحظة الأولى ، على أن يجعل هيئة المستشارين القانونيين ، التى ألفها برياسة السنهورى باشا وزير المعارف ، مقطوعة الصلة بى . وكان ظريفاً حين ذكر لى ذلك بعد أيام من قطع المفاوضات ، إذ قال إنه رآنى أكبر من أن أشغل نفسى بهذا الأمر ، خصوصاً وأنه يريد إعادة تأليف الهيئة السياسية بعد أن حلت هيئة المفاوضات ، وأنى سأكون عضواً فى هذه الهيئة السياسية ، وأن نتائج أبحاث المستشارين ستعرض على هذه الهيئة . وكنت من يومئذ فى شك من إمكان جمع الهيئة السياسية مرة أخرى . لذلك ذكرت له بعد أيام أنه قد يكون من الخير صرف النظر عن هذه الفكرة ، لأن السعى إليها والفشل فى تحقيقها عملياً لهما أثر غير حسن بالنسبة للوزارة . وتمسك النقراشى باشا بتأليف الهيئة السياسية ، برغم تكرارى النصيحة له ألا يفعل . وظل مقتنعاً بهذه الفكرة حتى رد عنها رداً عنيفاً . فقد طلب إلى واصف غالى باشا أن يتقلد وزارة الخارجية فاعتذر ولم يقبل ، واتصل بشريف صبرى باشا وحسين سرى باشا ، فعلم منهما أنهما لا يقبلان إعادة الهيئة السياسية ، اكتفاء بوجودهما ووجود آخرين من أعضاء الهيئة السياسية فى لجنة الشئون الخارجية بمجلس

الشيوخ . وقد حاولت أنا ، بعد فشل مساعى النقراشى باشا فى إعادة الهيئة السياسية ، أن أقوى لجنة الخارجية بالشيوخ ، بضم أعضاء الهيئة السياسية ، الذين لم يكونوا أعضاء فيها إلى عضويتها ، فهدد الأقدمون بالانسحاب منها إن أقر المجلس هذا الرأى،فرأيت من الخير أن يبقى الوضع فى المجلس على حاله .

فى هذه الأثناء ، وفى أثناء قيامى بالسعى لتوحيد الجهود ، بقى الجانب الرسمى من العمل السياسى بمعزل عنى ، فلم يطلعنى النقراشى باشا على شىء مما كان يحدث . وذكرت ذلك فى اجتماع للوزراء الدستوريين بمنزلى عقد فى شهر مارس ، فكانت نتيجة كلامى أن أرسل إلى النقراشى باشا مجموعة من البحوث التى قامت بها هيئة المستشارين ، اطلعت عليها فألفيتها بحوثاً قانونية ، قل منها الجديد الذى لم يقف عليه مصرى مشتغل بسياسة بلاده فى السنوات الأخيرة .

كان موعد انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ يقترب . وكان طبيعياً أن يعرض الخلاف بين مصر وإنجلترا على الجامعة لتتخذ فيه قراراً . وكان ذلك واجباً بنوع خاص لأن سوريا ولبنان كانتا قد أظهرتا رسمياً ، بعد انقطاع المفاوضات المصرية البريطانية ، استعدادهما للوساطة بين الدولتين . وكان يقال إن المملكة العربية السعودية مستعدة هى الأخرى لبذل هذه الوساطة . وقد أطلعنى النقراشى باشا على وثائق هذه الوساطة فى النصف الأول من شهر فبراير ، وأخبرنى أن الحكومة المصرية ليست مستعدة لقبول أية وساطة . وكان ذلك طبيعياً . فقد كان اتجاه الرأى العام المصرى إلى ضرورة الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة – سواء إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة – وكان هذا الاتجاه قوياً قوة تمنع أية وزارة من العود إلى المفاوضة لأى سبب من الأسباب ، ولوكان هذا السبب هو الوساطة . ولعل ثمة سراً آخر دعا إلى رفض فكرة الوساطة أيًّا كانت ، مرجعه إلى موقف النقراشى باشا شخصياً من مشروع صدقى – بيفن ، إذ كان قد قبله قبل توليه الوزارة . ثم إننا كنا مطمئنين إلى أن رفضنا وساطة سوريا ولبنان ، لن يسمح للدول العربية بالتخلى عن مناصرتنا والانحياز إلى جانب إنجلترا . فهذه الدول العربية تعلم ، على حد ما قلته لوزير لبنان يوم ١١ فبراير سنة١٩٤٧ فى الحفلة التى أقامها رئيس الوزراء بقصر الزعفران بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك فاروق – أقول إن الدول العربية تعلم أن عدم وقوفها إلى جانب مصر فى خلافها مع إنجلترا ، معناه صراحة القضاء على جامعة الدول العربية . أما ومصر هى الفقار لهذه الجامعة مادياً ومعنوياً ، وهذه الدول العربية تستفيد من قيام الجامعة أكثر مما تستفيد مصر – فمن غير الممكن أن

تتخلى عن مصر تخلياً ظاهراً — هذا إلى أن إنجلترا نفسها تريد بقاء هذه الجامعة العربية بعد أن رحبت بإنشائها ، واعتبرت وجودها من عناصر تأييد النظام الديموقراطي فى الشرق الأوسط . وإذا قلت النظام الديموقراطى ، قلت فى نفس الوقت القوى المناهضة لروسيا الشيوعية . لذلك كله لم يكن ثمة خوف من أن تتخلى هذه الدول عن تأييد مصر ، ولو تأييداً معنوياً ظاهراً . وهذا هو ما حدث .

تحدث إلىّ النقراشى باشا ، حين اجتمع مجلس جامعة الدول العربية يوم ١٧ مارس بأنه تلقى من محمود باشا حسن سفيرنا فى واشنطن تقريراً جاء فيه ما ترجمته : « إن قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، وقد فرغ الآن من مسألة اليونان ، قد عاد يوجه اهتمامه إلى الخلاف بين مصر وبريطانيا . ولما كان القسم المذكور يرى أنه لا يزال فى الإمكان معالجة هذا الخلاف ، فقد علمت أنه يعد مذكرة تتضمن النقاط الأربع التالية :

١ — الموقف السياسى فى مصر .

٢ — جلاء القوات البريطانية .

٣ — لجنة الدفاع المشترك .

٤ — السودان .

« أما فيما يتعلق بالموقف السياسى فى مصر ، فوزارة الخارجية ترى دائماً أن الحالة الداخلية فى مصر وانعدام الاتفاق بين الأحزاب السياسية ، أمور ليس من شأنها تبديد السحب التى تغيم على الأفق السياسى المصرى ، أو تشجع بريطانيا العظمى على التقدم بخطوة فى طريق الاتفاق أو التساهل .

« أما فيما يتعلق بالجلاء . فالدوائر الرسمية ترى أن هذه المسألة لا يمكن أن تقوم عقبة فى سبيل الاتفاق .

« أما فيما يتعلق بالمسائل العسكرية المختلطة فإن المذكرة تعبر عن الاعتقاد بأن الاتفاق بشأنها يمكن قصره على الدول المتاخمة ، كما أن من الممكن تخفيض مدته . ورأى وزارة الخارجية هو أن مصر فى حالة الحرب ينبغى أن تقدم المعونة ولا تلتزم الحياد .

« أما فيما يتعلق بالسودان فى الإمكان إيفاد لجنة من الدول المحايدة إلى السودان لبحث حالته . وقد يوصى (قسم الشرق الأدنى) بتقرير فترة انتقال يكون فيها السودان غير خاضع لإشراف بريطانيا ومصر أو يكون موضوعاً تحت الوصاية » .

لم يكن ثمت موضع لإبداء رأى فى هذا الذى بعث به سفيرنا فى واشنطن فهو لا يعدو

أن يكون معلومات للتوجيه . وهو بعد مما لا يجدى إبداء الرأى فيه . فاتفاق الأحزاب فى مصر أمر عالجته فلم توفق مجهوداتى فيه ، وكانت موضع ظنة حتى من جانب الحزبين اللذين أرأس أنا أحدهما . فلو أننى عدت إلى هذا الحديث لما أجدى العود إلا إثارة ظنون جديدة ، ، دون أن تؤدى هذه الإثارة إلى أية فائدة . أما الجلاء فمفهوم أنه لا يمكن أن يكون عقبة فى طريق الاتفاق ، إذا أرادت أمريكا أن تتوسط ، وقبلت مصر وإنجلترا هذه الوساطة ، وأنا أعلم أن سياسة الوزارة المصرية متأثرة باتجاه الرأى العام فى مصر ، مستقرة على الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة فى مجلس الأمن أو الجمعية العامة . فالكلام فى أمر اللجنة المشتركة أو فى أمر السودان غير مجد نفعاً هو الآخر . لذلك شكرت النقراشى باشا على أنه أطلعنى على مذكرة محمود باشا حسن ، ورددتهـا إليه قائلا : فلننتظر ما يتمخض عنه اجتماع الدول العربية .

امتاز اجتماع مجلس الجامعة فى هذه الدورة باتجاه خاص . فقد تعودنا فى الاجتماعات السابقة أن نناقش المسائل بتفاصيلها ، وأن نضع فيها القرار الذى تنتهى إليه المناقشات . كذلك فعلنا فى مسألة سوريا ولبنان فى الدورة الأولى . وكذلك فعلنا فى مسألة فلسطين فى الدورات المختلفة وفى الدورة الخاصة التى عقدت ببلودان . وكنا حين تنتهى المناقشة إلى قرار ، نعهد إلى شخص أو لجنة فى صياغة القرار أو القرارات التى تنتهى إليها . أما فى هذا الاجتماع فقد عهد إلى اللجنة السياسية ، التى تألفت فى أول الدورة من وزراء الخارجية للدول المختلفة ، أن تجتمع وتناقش المسائل وتعرض على المجلس نتيجة مناقشاتها . وقد فعلوا ، وكانوا يجيئوننا بقرارات مكتوبة تعرض للموافقة عليها بعد مناقشتها . وقد فهمت أن النقراشى باشا تحدث إلى وزراء الخارجية فى أدوار المفاوضات بين مصر وإنجلترا ، وعلم من سوريا ولبنان أنهما حين عرضا وساطتهما لم يدفعهما أحد إلى هذه الوساطة ، وأنهما اقتنعا بأن الوساطة لا فائدة منها ، وأن الدول العربية اقترحت لذلك أن تصدر قراراً تؤيد به مطلبى مصر فى الجلاء ووحدة وادى النيل . ولما لم يحضر النقراشى باشا للدفاع عن صيغة القرار ، فقد طلب بعض الحاضرين من أعضاء الوفد المصرى فى المجلس إضافة كلمة (الدائمة) تصويراً لوحدة مصر والسودان ، فأضيفت بعد مناقشة قصيرة ، وإن تخللها شىء من العنف .

كان الناس فى مصر يتوقعون أن تذهب مصر توًّا إلى مجلس الأمن بعد قرار جامعة الدول العربية . لكن النقراشى باشا رأى إرجاء هذا الأمر إلى ما بعد جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية والدلتا ، وكان محدداً لها يوم ٣١ مارس ، ثم رأى إرجاءه إلى ما بعد

الفراغ من مسألة فلسطين ، وقد عرضتها إنجلترا فى أبريل على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة منعقدة بصفة استثنائية . فلما انعقدت الجمعية العامة وبحث الأمر ، تبين الناس فى مصر أنها لا تنظره من ناحية الحق كما يرونه هم ، بل اتجهت فيه وجهة تخالف رأيهم ، فلم يبق لهم من الثقة بهذه الهيئة الدولية ما كان لهم من قبل . وبدأ بعضهم يسأل : ألم يكن خيراً لو أن المسألة المصرية عرضت على مجلس الأمن قبل أن تعرض مسألة العالم على الأمم العربية ؟ وكان من هؤلاء بعض الأحرار الدستوريين ، حتى لقد طلب إلىّ عبد السلام بك محمود أن أدعو الحزب ليستمع إلى رأيه فى المسألة السياسية ، وفضلت أن أجمع عدداً محدوداً من زعماء الحزب دعاهم دسوق أباظة باشا إلى منزله ، فلما اجتمعوا ألقى عبد السلام بك ما رأى أن يسأل وزراء الحزب عنه .

وقد كانت طريقة العرض التى اختارها عبد السلام بك فيها معنى الاتهام ، فهو لم يقدر أن الخطوات التى سبقت كان الحزب على علم بمجملها ، وأنه لم يعترض عليها ، ولم يثر ثائرة ضدها ، بل وضع نفسه موضع المستجوب المعارض للحكومة . عند ذلك ثار أحمد باشا عبد الغفار ثورة خرجت عن حدود المعقول ، وخيف منها عليه هو ، حتى لقد طلب بعضهم ماء يشربه عبد الغفار باشا خشية الهيجان الذى اندفع إليه ، والذى جعله فى حال أشفقت وأشفق الحاضرون عليه منها . على أننى حاولت ، وحاول عبد المجيد إبراهيم باشا ، تهدئة الجو ، وبعث المعنى الحزبى فيه ، وأننا جئنا لنتفاهم لا لنتشاحن . ودارت مناقشة بعد ذلك تدخل فيها عبد الجليل أبو سمرة باشا فتحدث عن تأثير جمود الوزارة على الحالة الاقتصادية والحالة المالية . ولما ذكر عبد الغفار باشا أن الحكومة اتفقت مع الهند لاستيراد الكميات الكافية من الزكائب والأكياس لمحصول القطن هدأ الجو تمام الهدوء ، وبدأ الأعضاء ينصرفون . وانتهى الاجتماع فى جو لا أحسبه صفواً ، ولكنه خال من العنف الفظيع الذى ساد بدايته .

ولم أكن أستطيع أن أتخذ فى هذا الاجتماع موقفاً محدداً . فقد مر بى دسوق باشا أباظة مساء الأربعاء الذى سبق الاجتماع ، وأبلغنى أن النقراشى باشا قرر السفر بنفسه على رأس الوفد الذاهب لعرض الخلاف المصرى الإنجليزى على هيئة مجلس الأمن ، وأنه يريد أن أصحبه ، وأنه يريد أن يعين وزيرى دولة ، وأنه يريد أن يتشاور فى هذا كله ، ويدعونى للعشاء عنده بمنزله بمصر الجديدة مساء السبت .

صارحت دسوق باشا بأننى لا أسافر مع النقراشى باشا ، وأنه كان أولى له هو أن يقنع

رئيس الوزراء بذلك . والواقع أنني منذ قطع المفاوضات فكرت فى احتمال دعوتى للسفر ، وفى احتمال دعوة غيرى ، وكنت مقتنعاً بأن النقراشى باشا شخصياً هو الذى يجب أن يسافر . فهو الذى كتب إلى إنجلترا فى وزارته الأولى يطلب المفاوضة لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهو الذى تلقى جواب إنجلترا بقبول المفاوضة ، وهو الذى بدأ الخطوات التمهيدية لهذه المفاوضات . فلما خلفه صدقى باشا فى رياسة الوزارة ، وتألفت هيئة المفاوضات وعدلت الوزارة – دخل إبراهيم باشا عبد الهادى نائب النقراشى باشا فى رياسة حزبه وزيراً للخارجية . وكان النقراشى باشا لا يأبى أن يسافر مع صدقى باشا إلى لندن . فلما خالفت هيئة المفاوضة فى سفره وسفرى ، سافر عبد الهادى باشا بصفة كونه وزيراً للخارجية . ووافق النقراشى باشا على مشروع صدقى – بيفن بعد عودة صدقى باشا ، وكان إبراهيم باشا عبد الهادى يطلب إلى هيئة المفاوضة فى اجتماعها الأخير ألا تثير شيئاً حول بروتوكول السودان . ولما أبدى الأحرار الدستوريون تحفظاتهم على مشروع صدقى – بيفن ، طلب النقراشى باشا إلى أن أعتبرها رغبات ، فرفضت ؛ ثم ألقيت فى ٥ ديسمبر خطابى عن مشروع المعاهدة ونصصت فيه على التحفظات . واستقال صدقى باشا فى ٨ ديسمبر ، فألححت فى أن ينص فى خطاب تأليف الوزارة على تحفظات الأحرار الدستوريين ، فاشتملها الكتاب ، وأعلنت أنا أن الحزب متمسك بها إلى النهاية . وعاود النقراشى باشا المفاوضات ثم قطعها ، وقرر الالتجاء إلى مجلس الأمن وألف هيئة المستشارين وكان يجتمع معها . وهو الذى أعد كل شىء للاحتكام . فمن الطبيعى أن يكون هو الذى يتولى الأمر أمام مجلس الأمن لا يتولاه سواه .

وقد قيل إن الوزارة خاطبت واصف باشا غالى ليتولى هو رياسة الهيئة التى تتولى الاحتكام . وقابلت واصف باشا وأطلعته على رأيى هذا ووافقنى عليه ، وعلمت من النقراشى باشا أن واصف باشا أبداه لجلالة الملك حين تشرف بمقابلته بعد حديثى معه بأيام .

لم يكن بد إذن من أن يسافر النقراشى باشا شخصياً لتولى المسألة أمام مجلس الأمن . ولم أكن أرى موجباً تقضى به مصلحة البلاد لأسافر أنا أو يسافر غيرى معه . فلما ذهبت إليه بمنزله تلبية لدعوته مساء السبت ١٧ مايو ، وأخبرنى بأن الرأى استقر على أن يسافر هو ، وطلب إلىّ أن أسافر معه – قلت له : لو أننى كنت الذى أتولى الأمر لما اصطحبت أحداً ، اللهم إلا مستشاراً أو اثنين من الذين تولوا دراسة المسألة فى الأشهر الأربعة الأخيرة . فسفيرنا فى الولايات المتحدة ، محمود باشا حسن ، هو ومحمود بك فوزى ، رجلان مشهود لهما بالكفاية ، وقد خبرتهما بنفسى فى أثناء وجودى بنيويورك فى انعقاد الجمعية العامة للأمم

المتحدة . لكن النقراشى باشا أخبرنى أن لا غنى له عن السنهورى باشا وعن ممدوح بك رياض ، قلت إذن فليكن معه أيضاً رجلان من الأحرار الدستوريين عضوين فى الوفد ليكون ذلك مظهراً لتآزر الحزبين . وتردد هو فى ذلك وأصررت أنا عليه . فلما حدثنى فى أمر سفرى شخصياً ، ذكرت له أن المتحدث أمام مجلس الأمن شخص واحد سيكون هو ، أى النقراشى باشا ، فإذا أنا ذهبت فسيكون دورى ثانوياً لا يستحق أن أسافر . وأنا أفيد فى مصر أكثر من فائدتى إذا سافرت . فسيقوم المعارضون للوزارة بحملة عليها لأول وصوله إلى أمريكا . وأرانى أقدر على رد ما يمليه الغرض من هذه الحملة ، هذا إلى أنه إذا كان يرى الحديث معى عن السفر بعض ما تقضى به المجاملة ، فأمور الوطن ومصالحه أكبر من أن تراعى فيها المجاملة . وكانت حجته أنه بحاجة إلى رأيى فيما قد يعترض به الإنجليز أو غيرهم عليه . قلت فمن معك قادرون على إمدادك بالرأى . قال قد يصيبنى المرض فتنوب عنى فى الحديث . قلت قد يصيبنا المرض كلانا ، والذى ينوب عنا فى الحديث يستطيع أن ينوب عنك إذا كنت وحدك ، وبمقدرة أشهد أنا بها لمن رأيتهم فى أمريكا ، أقصد محمود باشا حسن ومحمود بك فوزى .

تناولنا طعام العشاء بعد ذلك وانصرفت ، وأخبر النقراشى باشا وزراءه بما حدث ، وطلب إلى الوزراء الأحرار الدستوريين معاودة الحديث معى فى ذلك فحدثنى منهم أربعة : أحمد خشبة باشا ، ودسوقى أباظة باشا ، وعبد المجيد إبراهيم صالح باشا ، واللواء أحمد عطية باشا ، واقتنعوا بوجاهة رأيى فى عدم السفر . وقد كان شعورى حين حديثهم معى فى هذا الأمر أن النقراشى باشا طلب إليهم ما طلبه مجاملة لى ، وإن كان يعلم هو ويعلمون هم أنه طلب يتعذر قبوله .

تناول حديثى مع النقراشى باشا موعد سفره إلى أمريكا ، فأخبرنى أنه حدد له ما بين ١٠ و ١٥ يونية ، أى بعد ثلاثة أسابيع إلى أربعة أسابيع من حديثنا هذا . وعرفت أن صيغة الطلب الذى يقدم إلى مجلس الأمن وضعت ، وعرض علىّ النقراشى باشا أن أطلع عليها ثم تلاها علىّ ، وأخبرته أنى أقرها مبدئياً ، ولكنى أحتاج إلى مراجعة لإبداء الرأى الأخير فيها ، ثم إنه أخبرنى أن خطابه الذى يفتتح به المناقشة أمام مجلس الأمن أعد كذلك ، وأنه يقع فى خمسين صفحة ، ووعدنى بإرسال نسخة منه فى الغد . فلما رأيت الجد فى قوله أنه مسافر بين ١٠ و١٥ يونية ، قلت له : لا يزال بيننا اليوم وبين سفرك ثلاثة أسابيع إلى أربعة . وهذه الفترة كافية لإتمام نظر الميزانية ، وبخاصة أن ما تم نظره منها بمجلس النواب

يجعل ما بقى قليلا . وأنا كفيل بأن يتم مجلس الشيوخ نظرها فى هذه الأسابيع الباقية . لذلك أرى أن تفض الحكومة الدورة حتى لا تقدم استجوابات ومناقشات فى أثناء نظر المسألة أمام مجلس الأمن ، قد يسوء أثرها فى الداخل أو فى الخارج .

قلت هذا لأننى كنت أعلم أن الرأى منقسم فى هذا الموضوع ، وأن ثمت اتجاهاً إلى استبقاء الدورة فى أثناء وجود المتكلمين باسم مصر فى نيويورك . وقد تردد النقراشى باشا حين عرضت عليه ما عرضت ، وانتهى بأن قال إنه سيفكر جدياً فى الأمر .

وقد كنت واثقاً من استطاعة مجلس الشيوخ أن يتم الميزانية قبل منتصف يونية ، إذا صحت نية الحكومة على فض الدورة إثر إقرار قانون الميزانية .

بعث إلىّ النقراشى باشا غداة عشائنا معاً بالخطاب الذى يفتتح به المناقشة فى مجلس الأمن . وتلوته ، فإذا هو مناقشة قانونية دقيقة للمسألة المصرية من حيث وثائقها ، ولكنه خال كل الخلو من الإشارة إلى المفاوضات التى استغرقت سنة ١٩٤٦ كلها تقريباً . وإذ كان ميثاق الأمم المتحدة صريحاً فى أن مثل هذه المفاوضات تكون محل نظر مجلس الأمن فيحكم فى أمرها حكماً سياسياً ، وأن المناقشات القانونية قد تقتضى عرض الأمر على محكمة العدل الدولية – فقد أدليت بهذه الملاحظة إلى النقراشى باشا . وقد أبدى أنه مقتنع بها ، وأن هيئة المستشارين ستعيد النظر فى هذا الخطاب الافتتاحى .

فى هذه الأثناء كانت لجنة فرعية من لجنة المالية بمجلس النواب تنظر فى مشروع استنباط الكهرباء من خزان أسوان . وفى الاعتماد الذى طلبته الحكومة لهذا الغرض ، وقدره عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وقد أسندت إلى الأستاذ عبد الرحمن البيلى رياسة هذه اللجنة الفرعية . وأشيعت حول هذا الموضوع إشاعات كثيرة تتصل بمن لهم مصلحة فى العطاءات المقدمة بشأنه إلى وزارة الأشغال . قيل إن عبود باشا ومعه عبد القوى باشا أحمد لهما مصلحة مع شركة بذاتها . وقيل إن ممدوح بك رياض ألف شركة باسم جاى إخوان رأس مالها ستة آلاف ريال ، أى ألف وخمسمائة جنيه ، تعمل لحساب بعض أصحاب العطاءات كذلك . وقيل غير هذا . وفى أثناء نظر الموضوع تقدمت شركة وستنج هاوس الأمريكية تقترح – ضماناً لسلامة خزان أسوان – شق قناة جانبية لاستنباط الكهرباء من طريقها . وتداول الناس الحديث فى هذه الأمور وتناولتها الصحف ، فاتجه الرأى إلى تأجيل نظر هذا الموضوع إلى الدورة البرلمانية المقبلة ، فكان ذلك مما أكد لى القدرة على الانتهاء من نظر الميزانية وفض الدورة قبل ١٠ أو ١٥ يونية . وإنا لكذلك إذ دعانا أحمد عبد الغفار

(باشا) إلى تناول طعام العشاء عنده بالمعادى ، وهناك فهمت من رئيس الوزراء أنه حريص على أن يمر المشروع بمجلسى البرلمان قبل الانتهاء من الدورة وقبل سفره إلى أمريكا . وكان هذا المشروع قد أحيل فى مجلس الشيوخ إلى لجنتى الأشغال والمالية لدراسته دراسة تمهيدية . وكانت اللجنتان قد اختارتا من بينهما لجنة فرعية برئاسة محمد شفيق (باشا) وكيل المجلس ورئيس لجنة الأشغال ، وعضوية كل من طراف على (باشا) وعبد القوى أحمد (باشا) ومصطفى نصرت بك وكلهم مهندسون ، وفؤاد سراج الدين (باشا) وعبد السلام (بك) محمود وجلال فهيم (باشا) والدكتور إبراهيم بيومى مذكور من غير المهندسين .

وكان مشروع الحكومة يرمى إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه فى أسوان ، ومد خط كهربائى من أسوان إلى نجع حمادى لإنتاج سماد النتروشوك هناك . وقد وضعت الحكومة للسماد سعرًا رأى شفيق (باشا) من دراسته أنه غير مبنى على أساس سليم . وبعد مناقشة دارت بين لجنة الشيوخ الفرعية والحكومة ، عدلت الحكومة عن إنتاج النتروشوك إلى إنتاج نترات النوشادر . وعدلت كذلك عن مد الخط الكهربائى من أسوان إلى نجع حمادى ، لأن نترات النوشادر يمكن إنتاجها عند أسوان .

استغرق بحث هذه اللجنة الفرعية جلسات طويلة كثيرة كانت الآراء تتأرجح فيها بين ناحية وأخرى ، ثم انتهت إلى ما طلبته الحكومة من اعتماد عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات لهذا الغرض . وقد تابعها المجلس من بعد على ما رأته ، كما أقر اعتماداً قيمته أربعة ملايين من الجنيهات لإنشاء مساكن للعمال بحى إمبابة .

لذلك تيسر التفكير فى فض الدورة البرلمانية ، وكان المسئولون جميعاً قد اقتنعوا بضرورة فضها قبل سفر وفد مصر إلى مجلس الأمن .

فى هذه الأثناء خاطبنى دسوقى باشا أباظة فى أمر سفرى إلى أمريكا رئيساً لوفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة . وقد آثرت الاعتذار أول الأمر ، وطلبت إليه أن يبلغ هذا الاعتذار إلى النقراشى (باشا) . فلما كنا يوم ٢٠ يولية ، ثانى أيام رمضان ، وكان ذلك ليلة اعتزم النقراشى (باشا) وأصحابه السفر إلى نيويورك ، دعينا لتناول طعام الإفطار على المائدة الملكية بقصر عابدين . فلما اتممنا الإفطار ، وكنا على أهبة الخروج ، قال النقراشى (باشا) : ستترأس وفد مصر للأمم المتحدة فكررت له اعتذارى . فكان جوابه : لقد اتفقت مع رئيس الديوان ، ووافق جلالة الملك على هذا . فالأمر الآن بينك وبينه .

سافر النقراشى (باشا) وأصحابه قبيل الفجر من يوم ٢١ يولية مستقلين الطائرة إلى

نيويورك . وعدت أنا إلى بور فؤاد أقضى عطلة الصيف مع أبنائى على شاطئ البحر . وبعد أيام اتصل بى دسوقى (باشا) أباظة تليفونياً ، وكان قد تولى منصب وزير الخارجية بالنيابة بعد سفر النقراشى (باشا) . وكان مما قاله : لقد طلب إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى أن أخبرك لترسل برقية إلى رئيس مجلس الأمن تأييداً للنقراشى (باشا) ومن معه .

عجبت لهذا القول ، وأجبته على الفور : وأية فائدة ترجى من هذا ؟ ! إننى رئيس حزب مشترك فى الوزارة ، ولى اثنان أعضاء فى وفد مصر لدى مجلس الأمن . فإرسال مثل هذه البرقية يعتبر مظاهرة جوفاء لا تليق برئيس حزب ولا برئيس مجلس الشيوخ . ولهذا لا أستطيع أن أتصور إرسال مثل هذه البرقية إلا إذا كان مقصوداً بها الاستهلاك المحلى . ومثل هذا الأمر لا يليق من جانبى ولا من جانب حزب الأحرار الدستوريين .

وألح دسوقى (باشا) إلحاحاً جعلنى أقول له : قل لإبراهيم (باشا) عبد الهادى يكتب التلغراف الذى يريد أن أرسله وأنا مستعد لإمضائه . أما من جانبى أنا ، فلا أفهم لهذا التلغراف معنى ، ولا أرى منه أية فائدة .

وخيل إلىّ ، بعد الحديث الشفوى الذى جرى بيننا فى هذا الأمر ، أنه اقتنع برأيى ، وأنه يستطيع نقل هذا الاقتناع إلى رئيس الديوان . لكنه عاد فحدثنى غداة ذلك اليوم يخبرنى أنه أبلغ إبراهيم (باشا) حديثنا ، وما قلته من أننى مستعد لإمضاء أية برقية يكتبها إبراهيم (باشا) ، فكان جواب رئيس الديوان : يا أخى ! هيكل (باشا) أستاذنا فى الكتابة ، ويطلب منا مثل هذا الطلب ؟ !

مع ذلك بقيت على رأيى من أن إرسال مثل هذه البرقية المطلوبة لا يليق ولا يفيد . على أنه ما كان أشد عجبى حين اطلعت فى الصحف بعد أيام من ذلك على برقية بالمعنى الذى طلب إلى أن أكتبه مرسلة من حافظ (باشا) رمضان رئيس الحزب الوطنى إلى مجلس الأمن . عند ذلك أدركت أن المسألة دورية . وقدرت أننى إن صح أن أكتب لرئيس مجلس الأمن شيئاً ، فلن يكون بالمعنى المطلوب ، بل بمعنى يتفق وما يصح لمثلى أن يكتبه .

عند ذلك كتبت البرقية بالنص الآتى ، وكتبتها وأنا مقتنع بأنها لن تقدم ولن تؤخر عند مجلس الأمن كثيراً ولا قليلا :

« تذكرون سعادتكم ، ويذكر زملاؤكم المحترمون أعضاء المجلس الموقر ، ما قيل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر أكتوبر الماضى من أن مجلس الأمن يميل دائماً فى كل نزاع يعرض عليه إلى حلول يطبعها التسويف . ولست أود أن يتكرر مثل هذا

القول فى الجمعية العامة القادمة بالنسبة إلى الخلاف المصرى الإنجليزى المعروض على مجلس الأمن ، خصوصاً وأن وجه الحق فى هذا الخلاف واضح ظاهر .

« فالمبادئ والأغراض التى وقعت عليها الدول فى ميثاق الأمم المتحدة هى التى يطبقها المجلس . ويخضع لها كل ما خالفها من اتفاقات سبقت الميثاق أو لحقته . وهذه المبادئ صريحة فى ضرورة جلاء أية قوة أجنبية عن كل دولة عضو فى الهيئة لا تريد بقاء هذه القوات فى أرضها ، وأن يتم هذا الجلاء فى أسرع وقت يمكن فنياً أن يتم فيه .

« وجلى فى الخلاف بين مصر وإنجلترا أن هذا الجلاء يتناول مصر والسودان . فوحدة مصر والسودان ثابتة ، اعترفت بها إنجلترا فى مكاتبات عدة آخرها مشروع المعاهدة الذى مهره وزير الخارجية البريطانية بالحروف الأولى من اسمه فى العام الماضى ، والتصريحات التى أعلنها حاكم السودان العام البريطانى الجنسية بتعليمات من رئيس الحكومة البريطانية . فإذا جلت القوات البريطانية عن مصر والسودان وألف السودانيون حكومتهم الذاتية فى وحدة مع مصر تحت التاج المصرى ، ثم كان لهم رأى فى علاقاتهم مع مصر ، فليس المرجع فى تقدير هذا الرأى إلى إنجلترا ، ولا يجوز بحال أن ينص على إجراء خاص به فى معاهدة ثنائية بينها وبين مصر . هذا مع العلم بأن سياسة مصر الثابتة هى أن تظل وحدة مصر والسودان قائمة على وجه الدوام برضى واختيار من شعب وادى النيل بأسره .

« فمصر إذ تعلن استعدادها للاضطلاع بالتبعات التى فرضها ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام فى العالم ، فهى واثقة بأن مجلسكم الموقر سيقر مطالبها العادلة على وجه يطمئن له السلام العالمى ، ويستريح له النامى فى ربوع الأرض جميعاً إلى أن هيئة الأمم المتحدة ستنهض بالمهمة التى فرض ميثاقها أن تنهض بها ، توطيداً للسلام والحرية والأمن فى العالم كله . »

محمد حسين هيكل

رئيس مجلس الشيوخ

ورئيس الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية

وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى

ورئيس وفد مصر للجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة

ورئيس حزب الأحرار الدستوريين

١٩٤٧ / ٨ / ٣

وبعد أيام أعاد دسوقى (باشا) بوصف كونه وزيراً للخارجية بالنيابة محادثتى فى أن أكون رئيس وفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وقال لى : إنه وخشبة (باشا) رئيس الوزراء بالنيابة ، وإبراهيم (باشا) عبد الهادى رئيس الديوان ، متفقون على هذا ، وأنى لا يجوز لى أن أتخلى عن القيام بهذا الواجب الوطنى . فقلت : فليكن ! لكن بيننا وبين انعقاد هيئة الأمم المتحدة فى ١٦ سبتمبر المقبل أسابيع معدودة . وإذا أردنا أن نؤدى واجبنا على الوجه الأكمل ، وجب أن نبحث المسائل التى ستعرض على الهيئة فى الدورة المقبلة . فإن كان عزمكم قد صح على هذا ، فاستصدروا به قرار مجلس الوزراء وأبلغونى إياه ، حتى أتخذ الأهبة وأقوم بالدراسة الواجبة ، مع العلم بأننى لا أستطيع السفر جوًّا هذا العام لأن أذنى متعبة ، وقد طلب إلىّ الطبيب أن أسافر بحراً إذا لم يكن من السفر بد .

كان هذا الحديث فى الأيام الأخيرة من يولية والأيام الأولى من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

ومضى على هذا الحديث أسبوع وأسبوعان وثلاثة أسابيع اتصل بى دسوقى (باشا) فى أثنائها عدة مرات . وفى كل مرة كنت أسأله عما إذا كان قرار مجلس الوزراء بتأليف وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة قد صدر ، فيذكر لى أن رئيس الوزراء بالنيابة يكرر كلما نبهه دسوقى (باشا) إلى ذلك كلمته المعروفة : إن الله مع الصابرين ! وفى إحدى المرات ذكر لى دسوقى (باشا) أنه تحدث إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى فى الأمر ، فكانت إجابته كإجابة خشبة (باشا) بتعبير غير تعبيره ، وأن دسوقى (باشا) وجد فى هذه الإجابة ما يعذر خشبة (باشا) من تمهله . وضقت ذرعاً بالأمر فعدت إلى رأيى الأول ، وقلت : إذن ، فأنا لا أسافر ولا أرأس الوفد ، لأننى لا أريد أن أذهب من غير أن أدرس ما أنا ذاهب فيه ، ومن غير أن أعرف الاتجاه الذى تريده الحكومة المصرية فى المسائل المختلفة التى ستعرض على هيئة الأمم المتحدة .

فى غداة اليوم التالى أبلغنى دسوقى (باشا) أن الأمر انتهى وأن خشبة (باشا) قرر عرض الأمر فوراً على مجلس الوزراء ، وأن القرار سيصدر فى الغد ، وأن المستشارين الذين كانوا مع النقراشى (باشا) فى وفد مجلس الأمن سيكونون أعضاء أو مستشارين فى وفد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يضاف إليهم من أقترح أنا أسماءهم . وتمسكت أنا بأن الوقت أزف ، وأن من الخير أن يعهد برياسة الوفد إلى محمود (باشا) حسن سفيرنا فى أمريكا ، فهو رجل على خلق عظيم ، وكفاية ممتازة ، ومعرفة بالرجال الذين يمثلون الدول المختلفة أكثر من معرفتى بهم . لكن وزير الخارجية بالنيابة عاد فأصر ، وأبلغنى أن جلالة الملك

أحيط علماً بالأمر ، وأننى حر فى اختيار زملائى إذا أنا رأيت الاستغناء عن أحد من الموجودين مثلا بأمريكا . وإجابة لإلحاحه قبلت ، وطلبت إليه أن يرسل لى فى الغد بما عند وزارة الخارجية من أوراق خاصة بالأمم المتحدة فى اجتماعها المقبل . وبدأت آخذ أهبتى للسفر بحرًا إلى نيويورك .

مضت بعد ذلك أيام لم تصلنى خلالها ورقة واحدة من وزارة الخارجية عن الأمم المتحدة . فاستخرت الله واعتمدت على ذاكرتى وعلى ما حدث فى العام الماضى ، وبدأت أكتب خطاب مصر فى المناقشة العامة ، اعتماداً على معلوماتى من غير رجوع إلى أية ورقة أو مذكرة . وفى الصباح من يوم ٢٥ أغسطس اتصل بى الأستاذ جورج حبيب السكرتير الفنى لرياسة مجلس الشيوخ ، والذى صحبنى العام الماضى إلى نيويورك وكان سيصحبنى هذا العام كذلك ، وقال لى إنه يريد أن يحضر إلى مع الأستاذ عبد المنعم مصطفى الموظف بوزارة الخارجية ، والمتتبع لمسألة فلسطين فى أدوارها المختلفة ، ليعرضا علىّ أطوار هذه المسألة ، وما قد يمكن إحضاره من أوراق خاصة بالاجتماع . واتفقنا على حضورهما إلىّ فى بور فؤاد صباح اليوم التالى . فلما حضرا عرض علىّ الأستاذ عبد المنعم ما لديه من أوراق عن مسألة فلسطين وتقرير لجنة التقسيم ، وترك لى الأستاذ جورج حبيب تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة عن أعمال العام الماضى ، وجدول أعمال الاجتماع المقبل . فلما سألت الأستاذ عبد المنعم عن سياسة الحكومة فى المسائل المدرجة بجدول الأعمال ، أخبرنى أن الأمر متروك لتصرفى ، وأننى سأجد أوراقاً أخرى تنتظرنى بوزارة الخارجية حين سفرى إلى القاهرة لأبرحها إلى الإسكندرية أستقل منها الباخرة فولكانيا الإيطالية التى انتهى الرأى إلى السفر عليها . وذهبت بعد ثلاثة أيام إلى القاهرة ، وحجزت غرفة على الباخرة ، ثم ذهبت إلى وزارة الخارجية أطلع على الأوراق ، فلم أجد بها ما يزيد على جدول الأعمال غير تقريرين صغيرين ، لا يزيدان على عشر صفحات ، عن أعمال لجنتين من وفد مصر فى اجتماع العام الماضى . وقد وعدنى المسئولون بالوزارة أنهم سيجمعون لى الأوراق الباقية ويضعونها تحت تصرفى قبيل سفرى .

عدت إلى بور فؤاد بعد أن تحدد سفرى على فولكانيا يوم ٨ سبتمبر . واتفقت مع زوجى أن تصحبنى إلى القاهرة صباح السبت ٦ سبتمبر ، لتعد لى ما بقى من متاع أحتاج إليه فى أثناء إقامتى بأمريكا ، ثم تصحبنى إلى الإسكندرية حتى تودعنى على الباخرة . لكنها مع الشىء الكثير من الأسف مرضت يوم الخميس ، واستدعيت لها الطبيب صبح الجمعة

فأخبرنى أن المرض لا تخشى عواقبه . ولكنها لا تستطيع تنفيذ ما اتفقنا عليه . وأخرت سفرى حتى اطمأننت عليها . وذهبت إلى القاهرة مساء السبت وإلى وزارة الخارجية صباح الأحد . فلم أجد أن الأوراق أعدت . ووُعدت بأنهم سيحضرونها إلىّ بمجلس الشيوخ مساء ذلك اليوم . وفى المساء جاءنى أحد الموظفين ومعه ملف خفيف ، قال لى إنه يحتوى كل ما عندهم ، وإن تقرير السكرتير العام الذى أرسل إلىّ من قبل هو الوثيقة الهامة ، وإن توجيه وفد مصر فى الجمعية العامة متروك لى .

سافرت صباح الاثنين ٨ سبتمبر إلى الإسكندرية ، وتناولت طعام الغداء بالشاطبى مع عدد كبير من الأصدقاء ورجال الحزب ووزرائه ، وقامت بنا الباخرة فى الساعة الخامسة قاصدة بيريه باليونان ، فنابولى بإيطاليا ، ومن هناك تنطلق مباشرة إلى نيويورك .

ونظمت متاعى بغرفتى بالباخرة ، وعلوت سطحها أستنشق هواء البحر المنعش الرقيق . وهناك اتصل بى الأستاذ وحيد رأفت عضو الوفد المسافر هو وزوجته معى على الباخرة ، كما تعرّفت إلى أشخاص آخرين من أجناس شتى أكثرهم نزح إلى أمريكا وتجنس فى الولايات المتحدة بجنسية أهلها .

أصبحنا يوم ٩ سبتمبر ولا شىء يشغل بالى ما يشغله توقع ما سيكون الغد بمجلس الأمن . فقد تأجلت المسألة المصرية أمامه إلى ١٠ سبتمبر ، وكان مفروضًا أن تكون هذه هى الجلسة الأخيرة بعد أن تطورت المسألة فى جلسات سابقة متعددة . وكان طبيعياً أن تكون هذه المسألة الشغل الشاغل لكل مصرى . فمذ بدأ نظرها اتخذت كل من مصر وإنجلترا موقف عداء بإزاء الأخرى ، فلم يكن منتظراً أن تكون كلمة المجلس كلمة توفيق بل كلمة فصل أشبه ما تكون بحكم القضاء .

كانت نظرية مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ! فلم يبق موضع لبقائها ، وأنها فضلا عن ذلك عقدت تحت ضغط الإكراه ، فلم تكن مصر تامة الاختيار فى توقيعها ، بل كانت بين أن توقعها فتكسب خطوة متواضعة فى طريق استقلالها ، وبين أن ترفض توقيعها فتبقى خاضعة لتدخل إنجلترا المتكرر فى شئونها الداخلية . هذا فضلا عن أن إنجلترا لم تكف منذ عقدت المعاهدة عن التدخل الذى بدا فى أوضح صوره فى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، حين أحاطت القوات المسلحة والدبابات البريطانية قصر عابدين ، لتكره الملك فاروق على إسناد الوزارة لشخص بذاته . لهذا كله رأت مصر أن المعاهدة لا مبرر لبقائها من ناحية القانون . أما وميثاق الأمم المتحدة ينص على المساواة فى السيادة ،

وعلى حق كل أمة فى اختيار نظامها – فقد وجب أن تنسحب القوات البريطانية من أرض مصر ومن أرض السودان فعلا ، وأن ينتهى الحكم القائم فى السودان ، وألا يكون لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وجود دولى .

دافعت مصر عن هذه النظرية ، وأضافت لها سرد تاريخ الاحتلال البريطانى للأراضى المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، وكيف كان سبباً فى تأخر الشعب المصرى بما جرّ عليه من سياسة الضغط وحرمان المصريين من الحقوق الأولية التى يتمتع بها كل شعب مستقل .

أما نظرية إنجلترا فكانت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة ، وأنها تتمسك بها إلى نهاية مدتها فى سنة ١٩٥٦ ، لأنها عقدت بمحض اختيار من مصر بدليل واضح هو أن مصر رفضت توقيع معاهدات جرت بين الدولتين مفاوضات لعقدها ، وكان فى مقدورها أن ترفض كذلك توقيع هذه المعاهدة ، وأنه مادامت مصر هى التى قبلت بقاء قوات بريطانية على أرضها ، فليس من حقها أن تعلن من جانبها وحدها إلغاء ما تعهدت به ، لأن الحياة الدولية قائمة على احترام المعاهدات . أما القول بأن إنجلترا تدخلت فى شئون مصر الداخلية ، فلا صحة له إلا فى حادث سنة ١٩٤٢ ، وهو حادث دعت إليه ضرورات الحرب لأسباب أبدت إنجلترا استعدادها لعرضها على مجلس الأمن إذا أصرت مصر على اتهامها بالتدخل ، ومن ثم طلبت إنجلترا شطب هذا النزاع المصرى البريطانى من جدول أعمال مجلس الأمن .

كان هذا موقف إنجلترا بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يتعلق بمصر ، أما موقفها فى مسألة السودان فكان مختلفاً عن ذلك تمام الاختلاف . فقد ذهبت إلى أن وجهة نظرها لا تختلف مع وجهة النظر المصرية إلا فى نقطة واحدة تراها هى جوهرية ، تلك أنها ترى أن يكون للسودان حق تقرير مصيره بعد بلوغه مرتبة الحكم الذاتى ، فإذا أراد الاندماج فى مصر اندمج فيها ، وإذا أراد الاستقلال عن مصر استقل عنها ، وإذا أراد مع الاستقلال التعاقد مع مصر تعاقد معها . وما تراه مصر من أن تكون وحدة مصر والسودان دائمة على أساس أن السودان جزء من مصر ، لا سند له ، لا من حيث التاريخ ولا من حيث الجنس ، ورابطة النيل لا تزيد على ما بين دولتين تعيشان على شواطئ نهر واحد من منفعة مشتركة يمكن التعاقد عليها . ولهذا تؤيد إنجلترا حق السودان فى تقرير مصيره ، بينما تنكر مصر عليه هذا الحق وتريد أن تستعمره على خلاف ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من حق كل أمة فى تقرير مصيرها .

وتمسكت إنجلترا بدفع أخير . ذلك أن النزاع بينها وبين مصر لا يمكن أن ينشأ عنه إخلال بالسلام العالمى على خلاف ما تدعيه مصر ، اللهم إلا إذا جاء هذا الإخلال من جانب

مصر نفسها . ومجلس الأمن ليس محكمة قضائية تفصل فى صحة العقود الدولية ، وفيما إذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة ، بل هيئة سياسية مهمتها الأولى اتخاذ ما يراه من إجراء لصون السلم إذا كان السلم مهدداً . أما والسلم فى مصر وفى الشرق الأوسط لا يهدده ما بين مصر وإنجلترا من خلاف ، فلا محل لبقاء هذا النزاع معلقاً أمام المجلس .

ما عسى أن يكون الحل الذى يقترحه مجلس الأمن لفض هذا النزاع ؟ المجلس هيئة سياسية لا ريب . وأعضاؤه يمثلون مصالح دولهم وسياساتها ، ويعنون فى نفس الوقت بالسلم العالمى . والخلاف قائم بين الكتلة الغربية التى تتزعمها أمريكا ، وبين الكتلة الشرقية التى تتزعمها روسيا . وللدول الكبرى حق الفيتو . فالأمر إذن مرجعه إلى السياسة لا إلى العدل المجرد عن الهوى ، المستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإلى قواعد القانون الدولى كما يفسرها العلماء ، لا كما يفسرها الساسة كل فى حدود هواه ومنفعته . لذا كان الموقف دقيقاً ، وكنا بمصر فى شغل شاغل بما عسى يتمخض عنه هذا الموقف .

ولم تكن اتجاهات الدول الممثلة بالمجلس خافية على الحكومة المصرية قبل إبلاغها سكرتيرية الأمم المتحدة شكواها لعرضها على المجلس ، ولا بعد إبلاغها هذه الشكوى . فقد بعث إليها ممثلو مصر فى الخارج يذكرون أن الجو غير ملائم لنظر هذا النزاع بين مصر وإنجلترا ، وأن التخاذل السياسى بين الدول الكبرى من شأنه أن يزيد الجو اضطراباً . وقد علمت أن ممثلنا فى موسكو أشار على الحكومة المصرية بضرورة إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بإلغاء القانون الذى صدر باعتمادها ، حتى يكون النزاع قائماً على احترام أو عدم احترام هذه المعاهدة ، وحتى لا يقال إن بقاء هذا القانون يجعل مصر مرتبطة بالمعاهدة . وقد دارت هذه الفكرة عند غير واحد من الساسة المصريين ، حتى فى أثناء قيام المفاوضات فى عهد وزارة صدقى باشا ، حين كانت المفاوضات ترتطم بين حين وآخر بعقبات يخشى معها أن تنقطع . أفيرى مجلس الأمن وسيلة حاسمة لفض هذا النزاع بقبول ما طلبته مصر أو ما طلبته إنجلترا ؟ أم يلجأ إلى ما لجأ إليه أكثر الأحيان من وسائل التطويل والتأجيل علّ الزمن يجود بحل لا يجد المجلس إليه سبيلا ؟

كان النقراشى (باشا) واقفاً على كل هذه الاعتبارات الخاصة بمجلس الأمن ، وبالتيارات التى تتجاذب الدول الممثلة فيه . لكنه كان يظهر اقتناعه بأنه لا يعتقد ، برغم كل اعتبار ، أن دولة ما تستطيع ألا تجيب طلبه الخاص بجلاء القوات البريطانية عن مصر على الأقل . وقد أخبرنى مرة أنه ، فى حديث جرى بينه وبين سفير الولايات المتحدة ،

قال للسفير . أريد أن أرى الدول التي تجرؤ على رفض طلب مصر انسحاب الجنود البريطانية من أرضها ! لكنه لم يكن يرى رأى القائلين بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها ، مخافة أن يجر ذلك إلى قرار من مجلس الأمن يلوم مصر على تصرفها . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تقتصر نصوصها على بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة ، بل تتناول تعهدات أخرى من جانب مصر ومن جانب إنجلترا فيما يسبق وقوع حرب . وما يكون على كل طرف من التزامات إذا وقعت الحرب بالفعل . وعلى هذا سافر إلى نيويورك مقدراً دقة الموقف ، قانعاً بكسب انسحاب الجنود البريطانية من أرض مصر ، وبالمفاوضة بعد ذلك إذا اقتضى الأمر المفاوضة .

كانت الخطوة الأولى التى خطاها مجلس الأمن بعد أن عرض الفريقان المتنازعان وجهة نظرهما ، أن تقدم اقتراح من ممثل البرازيل بعود مصر وإنجلترا إلى المفاوضة لحل النزاع القائم بينهما . وأعلن ممثل إنجلترا قبوله هذا الاقتراح . وكان طبيعياً أن يعلن هذا القبول . وقد صرح مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية غير مرة بأن إنجلترا مستعدة لاستئناف المفاوضة مع مصر . وقد علمت بعد ذهابى إلى نيويورك بأن هذا الاقتراح كان مثار جدل بين أعضاء وفد مصر : أيقبلونه أم يرفضونه ؟ وقد تغلب القائلون بالرفض آخر الأمر ، بحجة أن قبول الاقتراح معناه أن مصر كانت مخطئة يوم قطعت المفاوضة ، مخطئة يوم رفضت أن تستجيب إلى طلب إنجلترا استئناف هذه المفاوضة ، مخطئة يوم لجأت إلى مجلس الأمن بحجة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ استنفدت أغراضها ، وأن بقاء القوات البريطانية فى مصر حتى تحل معاهدة جديدة محل هذه المعاهدة يعرض السلام العالمى للخطر . لذلك أعلن النقراشى (باشا) فى شدة رفض الاقتراح البرازيلى ، وأنه لن يعود إلى المفاوضة قبل جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

تقدم بعد ذلك اقتراح من المسيو لوبيز مندوب كولومبيا فى مجلس الأمن . والاقتراح الكولومبى يختلف عن الاقتراح البرازيلى فى أن الأول كان يدعو إلى استئناف المفاوضة إطلاقاً . أما الاقتراح الكولومبى فكان يقترح إجراء المفاوضة بالنسبة للجلاء منفصلة عن المفاوضة فى مسألة السودان . وقد رفض النقراشى (باشا) الاقتراح الكولومبى . كما رفض الاقتراح البرازيلى وبنفس الشدة . وأظهر المندوب الكولومبى دهشته لهذا الرفض ، وأرسل الأستاذ محمود أبو الفتح إلى جريدته « المصرى » يفسر هذه الدهشة بأن الاقتراح الكولومبى كان متفقاً عليه بين ممدوح (بك) رياض عضو الوفد المصرى والمسيو لوبيز المندوب الكولومبى .

أنكر ممدوح (بك) هذا الاتفاق . وجرت تحقيقات بشأنه أمام النيابة قبض فى أثنائها على أشقاء أبو الفتح ، ورفعت بشأنها دعوى أمام محكمة الجنايات ، لا تزال منظورة وأنا أكتب هذه المذكرات (٩ مايو سنة ١٩٤٨) . وقد أخبرنى غير واحد من مستشارى وفد مصر لدى مجلس الأمن ، الذين بقوا أعضاء أو مستشارين لوفد مصر لدى جمعية الأمم المتحدة ، أن ما رواه أبو الفتح كان صحيحاً ، وأن ممدوح (بك) رياض اتفق ، بعلم من النقراشى (باشا) ، مع مندوب كولومبيا على مجمل الاقتراح ، وأنه قدم له مذكرة جعلها المسيو فرناندز سفير كولومبيا فى واشنجتون ، أساس الاقتراح الكولومبى حين حرره مع مسيو لوبيز . وقد أخبرنى مسيو لوبيز نفسه أن النقراشى (باشا) تحدث إليه على انفراد فى المسألة وطلب معاونته ، وأن رياض خاطب فرناندز وأعطاه المذكرة التى جعلت اساساً للاقتراح الكولومبى . وبهذا كانت دهشته يومئذ عظيمة حين رفض النقراشى (باشا) الاقتراح .

ما هو السر فى هذا الرفض ؟ ثم ما هو السر مع ذلك فى دفع لوبيز إلى تقديم اقتراحه ؟ أحسب من مجموع ما سمعته من مستشارى الوفد ومن غيرهم ممن لقيت بنيويورك ، أن الأمر يرجع إلى الموقف الذى وقفه النقراشى (باشا) من ناحية ، وسير الكسندر كادوجان من الناحية الأخرى ، حين مرافعاتهم الأولى ، كما يرجع إلى الجو الذى أحاط بالمسألة فى نيويورك ، والجو الذى كان محيطاً بها فى القاهرة وفى غيرها من مدن مصر وأريافها . لقد وقف ممثل مصر وممثل إنجلترا أمام مجلس الأمن موقف خصومة عنيفة أدنى ما تكون إلى العداوة السافرة ، وقد هاجم النقراشى (باشا) الإنجليز مهاجمة قاسية لقى من أجلها إكباراً وتصفيقاً فى الأوساط المصرية المختلفة . وكان ذلك يبلغ إليه يومياً بالتلغراف أو بالتليفون . لكنه رأى فى نفس الوقت أن الجو المحيط به فى ليك سكسس ليس جوًّا يدعو إلى أمل كبير ، بل لعله لم يكن يدعو إلى أمل أبداً . موقف دقيق يثير فى النفس أشد الحيرة ! النقراشى (باشا) يعلن رفضه لكل مفاوضة قبل جلاء الجنود البريطانية جلاء تاماً ناجزاً عن مصر والسودان . أفيقبل النقراشى (باشا) أن يتفاوض قبل أن يتم هذا الجلاء ؟ وما بال مجلس الأمن لا يعين لجنة من قبله تبحث الأمر وتحدد موعد الجلاء ؟ ولكن ، إذا استبعد مجلس الأمن طلب مصر من جدول أعماله ، فماذا يكون الحال ؟ وهلا تكون عودة النقراشى إلى مصر بعد ذلك محفوفة بالخطر ، خطر الفشل فى أمر يعتقد الشعب المصرى أنه على حق كل الحق فيه ؟

كان هذا سبب الحيرة وسبب التردد . وكان من أعضاء الوفد ومستشاريه من يرون

أن قبول فكرة المفاوضة ، على أية صورة من الصور ، معناها الواضح التسليم بأن المسألة المصرية مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا ، وليست مسألة دولية يجب أن تحل على أية صورة عن طريق مجلس الأمن . وقد كان هذا العنصر يمثل اتجاه الرأى العام المصرى ، ويمثل فى نفس الوقت أغلبية فى هيئة الوفد . أما العنصر الذى كان يميل إلى التماس حل لا تتعرض معه مصر لشطب طلبها من جدول أعمال مجلس الأمن فكانوا أقلية ، وكانوا يخشون أن يتشبثوا برأيهم إلى الحد الذى يتشبث معه الآخرون برأيهم مخافة أن يقال إنهم ضعاف العزيمة . لهذا رفض النقراشى (باشا) الاقتراح الكولومبى الذى قدم بعد اتصالات متكررة بين النقراشى (باشا) ومسيو لوبيز وبين ممدوح (بك) رياض ومسيو فرناندز .

وخيراً فعل الذين تشبثوا بالرفض . وانتصرت نظريتهم . فهم قد بدءوا بموقف صريح أمام مجلس الأمن أساسه رفض المفاوضة قبل الجلاء ، فالعدول عن هذا الموقف كان يضعفهم ، حتى فى المفاوضة مع إنجلترا ، ويضعف الروح المعنوية فى مصر ، ويدعوها للاقتناع بأن مصير مصر المحتوم معلق بالمفاوضة . وهذا ما اقتنع به النقراشى (باشا) ، وبخاصة لأنه كان متفقاً مع اتجاه الرأى العام الذى سايره بحماسة منقطعة النظير فى حملاته العدائية على إنجلترا .

كان الاقتراح البرازيلى قد رفض لأنه لم يحصل إلا على ستة أصوات ، وقرارات مجلس الأمن يجب لصدورها أن يوافق عليها سبعة على الأقل من أعضاء المجلس . ولم يحصل الاقتراح الكولومبى على هذه الأصوات السبعة ، وكان مصيره الرفض كذلك . أفتستبعد المسألة إذن من جدول الأعمال ؟ لم يكن ذلك رأى المندوب الروسى ، أندريه جروميكو ، وكان مسيو شيانج مندوب الصين لا يزال يعتقد أن فى مقدور مجلس الأمن أن يجد للمسألة حلا مقبولا . فهو يعتقد أن المشكلة الحقيقية بين مصر وإنجلترا سببها وجود القوات البريطانية فى مصر . فإذا انسحبت هذه القوات أمكن عود الدولتين للمفاوضة . لذلك اقترح أن تجرى مفاوضات حول مسألة الجلاء وتبلغ نتيجتها لمجلس الأمن قبل آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وكان مسيو شيانج يعتقد أن هذا الحل سيقبل من الطرفين ، لأن إنجلترا أعلنت استعدادها للجلاء عن مصر . وقد علمت حين وجودى بنيويورك أن مندوب الصين أقنع زملاءه أعضاء المجلس بهذا الحل وكان واثقاً من حصوله على الأصوات المطلوبة . لكنه ما لبث حين عرضه أن لقى معارضة من جانب مصر ومن جانب إنجلترا على سواء . فقد أعلن النقراشى (باشا) أنه لا يقبله ، وأنه لا يقبل شيئاً دون الجلاء فوراً . وأعلن مندوب إنجلترا

أنه لا يقبله لأن إنجلترا شرطت جلاءها باستبدال معاهدة جديدة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وعرضت على مصر عروضاً سخية لم تقبلها مصر . وكان موقف الأعضاء فى مجلس الأمن عجيباً . فهؤلاء الذين وافقوا مندوب الصين قبل الجلسة ، تسللوا لواذاً ، لأنهم علموا أن إنجلترا تعتبر قبول هذا الحل عملا غير ودى بالنسبة لها . وعلى ذلك رفض اقتراح الصين كذلك وانتهى المجلس بأن قرر إبقاء النزاع البريطانى المصرى معلقاً أمامه ، وللطرفين المتنازعين ولغيرهما من أعضاء المجلس أن يحركه من جديد .

كذلك أثبت مجلس الأمن مرة أخرى عجزه عن حل المنازعات الدولية حلا سلمياً .

وعاد النقراشى (باشا) إلى مصر فاستقبل فيها استقبالا رسمياً حافلا ، وأصدر جلالة الملك نطقه السامى بأن وزيره الأول أدى واجبه فى خدمة بلاده على خير وجه ، وقام بما لم يقم به غيره من قبل .

وصلت أنا نيويورك بعد مغادرة النقراشى (باشا) إياها بيومين اثنين . وقضيت بها رئيساً لوفد مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ إلى يوم ٢٦ نوفمبر من السنة نفسها . ولا حاجة بى إلى تسجيل شىء عن هذه المهمة فقد سجلت ما أردت تسجيله عنها فى التقرير الذى رفع عن أعمال الوفد الذى تشرفت برياسته فى هذه المهمة[1].

على أننى حريص أن أذكر أننى رأيت واجباً علىّ أن أحاول من جانبى أن ألتمس حلا للنزاع المصرى الإنجليزى . فاستمرار هذا النزاع له نتائجه بالنسبة لوطنى ، وله نتائجه كذلك فى السياسة الدولية . وهو بعد نزاع يسهل فضه إذا حسنت النيات . كان ذلك تفكيرى . وكيف لا يحل وقد عرضت كل ظروفه عرضاً دولياً كاملا على مجلس الأمن ، وقد أصبح أعضاء هذا المجلس ، وأصبحت الدول القديرة على التدخل فيه ملمة بكل أطرافه .

لقد كانت حجة إنجلترا أمام مجلس الأمن أنها تتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنها ، مع اعترافها بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، تحرص على أن يكون للسودانيين الحق ، متى بلغوا مرتبة الحكم الذاتى الكامل ، فى تقرير مصيرهم ببقاء وحدتهم مع مصر أو انفصالهم عنها . وكانت حجة مصر أنها حريصة أولا وقبل كل شىء على جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان . فإذا تم هذا الجلاء ، فلا مانع عندها من مفاوضة إنجلترا فى تنظيم علاقات الدولتين فى حدود المبادئ التى قررها ميثاق الأمم المتحدة . أما وقد رضيت إنجلترا أن تجلو قواتها من مصر فليتم هذا الجلاء ، ولتتمسك إنجلترا إن شاءت

(١) صدر هذا التقرير فى كتاب بعنوان « مصر فى هيئة الأمم المتحدة » .

بمعاهدة سنة ١٩٣٦ فلا قيمة لهذا التمسك فى أيام السلم ، فإذا وقعت حرب كان للحرب ظروفها ، وكانت مصر بحاجة ، فى أحوال العالم الحاضرة إلى الاستعانة بالدول الديموقراطية للتعاون معها فى الدفاع عن السلام العالمى ، فلماذا لا تجلو إنجلترا عن مصر وتتمسك ما شاءت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولمصر أن تقدر ، بعد هذا الجلاء ، ما تتحقق به مصلحتها ؟

أما مسألة السودان فلا محل للخلاف معها على ما للسودانيين وما ليس لهم من حق فى تقرير مصيرهم ، بعد أن يتحقق لهم الحكم الداخلى . ذلك بأنه يوم يتحقق لهم هذا الحكم الداخلى ، لن تبقى إنجلترا ولن تبقى مصر فى بلادهم ، بل يكونوا هم أصحاب الرأى مع مصر ، ولا يكون لإنجلترا يومئذ فى الأمر شأن . ومصر حين تتمسك بالوحدة الدائمة مع السودان تتمسك بها سياسة لا مبدأ ، فهى ستعمل بكل وسائلها لبقاء هذه الوحدة فى ظل السلم والطمأنينة الدولية .

أما والأمر على هذا النحو ، أفلا تستطيع أمريكا أن تبذل وساطتها لحل النزاع حلا سلمياً يحفظ على الشرق الأوسط السلام والأمن ؟

فكرت فى هذا ، ورأيت أن أسافر إلى واشنطون لأتحدث فيه مع رجال وزارة الخارجية الأمريكية ، وطلبت إلى وزيرنا أنيس (بك) عازر أن يرتب لى موعداً مع رجال الوزارة . وسافرت بالفعل وقابلتهم ، وتحدثت إليهم فى الأمر ، فإذا هم يذكرون لى أن إنجلترا قد أعلنت أنها ستسحب قواتها من فلسطين ، فإذا انسحبت كذلك من مصر لم يبق لها مستقر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط . فلما ذكرت لهم أن إنجلترا تملك مالطة وقبرص ، وأن ذلك يكفل لها مع جبل طارق التحكم فى هذا البحر أبدوا أن الأمر يستحق البحث . ولما ذكرت لهم مسألة السودان ، وأن تمسك مصر بالوحدة سياسة تراها حيوية لها ، كما أن وحدة الولايات المتحدة حيوية ، وكما أن وحدة إنجلترا وأسكتلندا وبلاد الغال حيوية ، وأن هذه الوحدة وحدة سياسية أكثر منها وحدة مبدأ — قالوا مرة أخرى إن الأمر جدير بالبحث ، ولم يبد منهم استعداد صريح لشىء ، مما دلنى على أن الخطة التى رسمتها إنجلترا بعد الذى حدث فى مجلس الأمن كان مؤداها ألا تتدخل الولايات المتحدة فى الأمر ، وأن الولايات المتحدة قبلت هذه الخطة .

ولما عدت من نيويورك إلى مصر ، انتهزت فرصة مرورى بلندن لأتحدث فى هذا الأمر . ذلك أننى ركبت الباخرة (كوين مارى) إلى سوث هامبتون . ومن هناك ذهبت إلى لندن أقضى بها ليلتين قبل أن أستقل الطائرة إلى القاهرة . فلما قابلت عبد الفتاح (باشا)

عمرو ، سفيرنا بلندن ، أفضيت إليه برأيي فرحب به ، بعد أن أبدى لى ضيق صدره بما وصل إليه المركز من حرج ، برغم ما بذله من جهود لإقامة علاقات مصر وإنجلترا على أساس يعتبره صالحاً . ودعا إلى غداء فى اليوم التالى ، وكان وكيل وزارة الخارجية الدائم بين المدعوين فطرحت له وجهة نظرى ، فكان جوابه : أنت تعلم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سيثير مشاكل لا يسهل التنبؤ بها ، فمن الخير أن ندع ما بين مصر وإنجلترا الآن حتى تنتهى مسألة فلسطين . وتبينت من هذا الرد مثلما تبينت من حديثى فى واشنطون . تبينت أن إنجلترا تريد أن تدع مصر فى بيداء سياسية مجهولة ، علها تنتهى يوماً إلى اتفاق تحت ضغط الحوادث ، على نحو ما حدث فى سنة ١٩٣٦ .

ولعل مسألة إدارة السودان ، وما كان حادثاً بشأنها بين مصر وإنجلترا ، كان داخلا فى نطاق هذه السياسة البريطانية .

وإدارة السودان ، أو السودنة على ما كانوا يسمونها ، فهى ، على ارتباطها الوثيق بالنزاع المصرى الإنجليزى ، جديرة بشىء من التفصيل .